التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

التنازع[١]: هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمولُ واحد، وكل من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

٢٧٩-إِنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف في هذا الباب، وشمل قوله: (**عاملان**) الفعلين كقوله عز وجل: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] والاسمين كقول الشاعر[٢]: [الطويل]

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فناءَكَ مَوْئِلا

والفعل الاسم من تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر[٣]: [الطويل]

---

(١) **التنازع في العمل**: عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: "عهدت" بالبناء للمجهول، أي: عهدك الناس على هذه الصفة، أي: علموك، "مغيثا" اسم فاعل من الإغاثة، "مغنيا" اسم فاعل من الإغناء، "أجرته" من أجاره يجيره من فلان، إذا استجاره وأنقذه منه، "فناءك" الفناء -بكسر الفاء بزنة كتاب- ساحة الدار، "موئلا" اسم مكان -بفتح الميم وكسر الهمزة- من وأل إليه يئل مثل وعد يعد، إذا لجأ إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستغيث بك وبإغنائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك ولم ألجأ إلى سواك.

الإعراب: "عهدت" فعل ماضٍ مبني للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.

"مغيثا" حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة، "مغنيا" حال ثانٍ من نائب الفاعل وفي كل واحد منهما ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو، "من" اسم موصول تنازع فيه مغيث ومغنٍ، وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به لقوله: مغنيا، "أجرته" فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعولٌ به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "فلم" الفاء حرف عطف، لم حرف نفي وجزم وقلب، "أتخذ" فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "إلا" أداة استثناء ملغاة، "فناءك" مفعول أول لأتخذ والكاف مضاف إليه، "موئلا" مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد في: "مغيثا مغنيا من أجرته".

فإن مغيثا ومغنيا اسمان، وقد تنازعا في قوله: "من أجرته"؛ لأن كلا منهما يستدعي أن يعمل فيه.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٠٤، ابن هشام ٢/ ٢١، والسندوبي، والأشموني ١/ ٢٠٢.

(٣) **قائله** المرار الأسدي، كذا نسب في الكتاب. ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلي.

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومعنى (**اقتضيا**) طلبا فخرج بنه نوعان أحدهما: أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملا في المتنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر[1]: [الطويل]

=

الشرح: "أولى المغيرة" أي: أولها، والمغيرة -بضم الميم وكسر الغين- وهو من الخيل التي تغير، "أنني لقيت" وروي: "أنني لحقت"، وروي: "أنني كررت"، وروي: "أنني ضربت"، و"لم أنكل" ولم أعجز،"مسمعا" -بكسر الميم الأولى وسكون السين- وهو اسم رجل.

المعنى: يقول: قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجههم هازما لهم، ولحقت عميدهم فلم أرجع عن ضربه بسيفي.

الإعراب: "لقد" اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض مبني على الفتح والتاء علامة التأنيث، "أولى" فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، "المغيرة" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، "أنني" أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها، "لقيت" فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم، "فلم" الفاء عاطفة، لم حرف نفي وجزم وقلب، "أنكل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "عن الضرب" جار ومجرور متعلق بأنكل، "مسمعا" تنازعه من جهة المعنى كل من: لقيت والضرب، وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: في "لقيت.... الضرب مسمعا"

فالأول فعل والثاني اسم، وقد تنازعا في "مسمعا".

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/ ٢٠٢، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـ١ ص٩٩.

(١) **المعنى**: يقول: لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ منها، كفتني البلغة من العيش، ولم أتجشم ما أتجشم.

الإعراب: "ولو" حرف امتناع لامتناع، "أن" حرف توكيد ونصب، "ما" مصدرية، "أسعى" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن، "لأدنى" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، "معيشة" مضاف إليه، "كفاني" فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به، "ولم" حرف نفي وجزم وقلب، "أطلب" فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "قليل" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "من المال" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد: في "كفاني..... أطلب قليل"؛ حيث إن كفاني ولم أطلب وجها على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني. وهذا ليس من باب التنازع؛ لأن الواو عاطفة، ويجوز أن يكون من باب التنازع إن جعلنا الواو للحال، ولو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. ا. هـ العيني ٣/ ٣٥.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني: أن يؤتى العامل بالثاني توكيدا للأول كقول الشاعر(١): [الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَةٍ أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فإن (**أتاك**) الثاني غير طالب اللاحقون لأنه أتى به توكيدا لأتاك الأول، وفهم من قوله: (**في اسم**) أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله: (**قبل**) أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين أن العمل لأحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله: (**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ**) يعني ولا على أحدهما، و(**عاملان**) فاعل بفعل محذوف يفسره (**اقتضيا**) و(**في اسم**) متعلق باقتضيا وكذلك (**قبل**) و(**عمل**) مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(**العمل**) مبتدأ وخبره للواحد، و(**منهما**) في موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز أعمال كل واحد منهما، ولا خلاف في ذلك ولا وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

٢٨٠- وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

=

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/ ٢٠١، وداود، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٠٥.

(١) لم ينسب إلى قائل و لم يتعرض العيني لقائله.

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارًّا من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف، فخاطب دابته لتجدّ في السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف في "أتاك"، أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: "أتاك أتاك اللاحقون" على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

الإعراب: "فأين" اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوفة، يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "إلى أين" توكيد لفظي، "النجاة" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، "ببغلتي" جار ومجرور متعلق بالنجاة، "أتاك" فعل ماض والكاف مفعول، "أتاك" توكيد لفظي، "اللاحقون" فاعل، "احبس" فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، "احبس" توكيد لفظي.

الشاهد: في "أتاك أتاك اللاحقون"، أن ذلك ليس من التنازع؛ لأن أتاك الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد، فلم تطلب المعمول.

ذكره من شرَّاح الألفية: ابن الناظم ص١٠٤، وابن هشام ٢/ ٢٤، والأشموني ١/ ٢٠١، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ١١١، والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩.

اختار البصريون إعمال الثاني لقربة من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، و الصحيح مذهب البصريين لأن أعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله: (**غيرهم**) أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، و(**الثان**) مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثاني، و(**أولى**) خبره، و(**عند**) متعلق بأولى، و(**عكسا**) مفعول باختار، و(**غيرهم**) فاعل، و(**ذا أسرة**) حال من الفاعل، وأسرة الرجل رهطه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول.

ثم قال:

٢٨١- وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيْرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

(**المهمل**) هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره، وقوله: (**وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا**) يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها، ولفظ ما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر، و(**ما**) الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وجملتها (**تنازعاه**) والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعاه، و(**في**) متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال:

٢٨٢- كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني، فـ (**ابناك**) فاعل بسيء، و(**يحسنان**) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فـ (**عبداك**) فاعل ببغي، و(**اعتديا**) هو المهل ولذلك عمل في ضمير وهو الألف من اعتديا، وفهم من المثالين أنه يجب إضمار الأمر المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني، وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله:

٢٨٣- وَلا تَجِئ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلا

يعني: أن المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو: ضربت وضربني زيد، ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله:

٢٨٤-بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله: (**وَلا تَجِئ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا**) ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: (**وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ**) فمن كونه منصوبا ينبغي أن لا يضمر قبل

الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير، ومثال ذلك ظنني وظننت زيدا قائما إياه، وتجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ، لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل، وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح والمرادي.

وقوله: (**مع أول**) متعلق بـــ (**تجيء**) وكذلك (**بمضمر**) و(**قد أهملا**) في موضع الصفة لـــ (**أول**) و(**لغير**) متعلق بـــ (**أو هلا**) ومعنى (**أو هلا**) جعل أهلا لغير الرفع، و(**حذفه**) مفعول مقدم بالزم، و(**إن يكن**) شرط حذفه جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذا (**إن يكن**) هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره (**الخبر**) والجملة خبر كان.

ثم قال:

٢٨٥- وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

يعني[1]: أن الضمير إذا كان خبر عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره، لأنه إذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر، وإذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه، و(**إن يكن**) شرط محذوف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدمه عليه، و(**لغير**) في موضع الصفة لخبر أو معمول له، و(**ما**) موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها. ثم مثل ذلك بقوله:

٢٨٦- نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الْرَّخَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو (**يظناني**) هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى فكان حق مفعوله أن يكون ضميرا، لكنه لو أضمر مفردا مفعوله الثاني الذي هو (**أخا**) لكان موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظناني يخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك، وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك.

---

(١) المعنى: يجب إظهار مفعول الفعل المهمل، إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسّره، لكونه خبراً في الأصل - مثلا - عن مفرد، ومفسّره مثنى.